وزارة الخارجية الأمريكية | **وزارة الخزانة الأمريكية** | **وزارة التجارة الأمريكية** | **وزارة الأمن الوطني الأمريكية**

مذكرة إرشادية للشركات التجارية بشأن سلسلة الإمدادات في شينجيانغ

صدرت بتاريخ: 1 يوليو/ تموز، 2020

العنوان: المخاطر التي تواجه الشركات التجارية التي تتعرض سلسلة الإمدادات الخاصة بها للكيانات المشاركة في العمل القسري وانتهاكات حقوق الإنسان الأخري في شينجيانغ والأمور التي يجب أن تأخذها هذه الشركات في الاعتبار[1]

ملخص: يجب أن تكون الشركات التجارية التي قد تتعرض سلسلة الامدادات الخاصة بها في منطقة شينجيانغ أويغور ذاتية الحكم (شينجيانغ) أو في المنشآت خارج شينجيانغ التي تستخدم العمالة أو السلع من شينجيانغ على دراية بالمخاطر المتعلقة بالسمعة والمخاطر الاقتصادية والقانونية للتعامل مع الكيانات التي تشارك في انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، العمل القسري في تصنيع السلع المعدة للتوزيع المحلي والدولي. يجب على الشركات التجارية أن تقوم بتطبيق سياسات وإجراءات العناية الواجبة المتعلقة بحقوق الإنسان في مجال الصناعة لمعالجة المخاطر وذلك من أجل التخفيف من المخاطر المتعلقة بالسمعة والمخاطر الاقتصادية والقانونية وغيرها من المخاطر. تواصل حكومة جمهورية الصين الشعبية شن حملة قمع في شينجيانغ تستهدف الأويغور والسكان من أصل كازاخستاني والسكان من أصل قيرغيزي وأفراد الأقليات المسلمة الأخرى. وتشمل الانتهاكات المحددة الاعتقالات التعسفية الجماعية والاعتداء البدني والنفسي الشديدين والعمل القسري وغيرها من انتهاكات العمل، والمراقبة القمعية التي

[1] هذه المذكرة الإرشادية هي مذكرة تفسيرية فقط وليس لها قوة القانون. وهي لا تُكمل أو تُعدّل السلطات القانونية أو الأوامر التنفيذية أو اللوائح. ولا يُقصد منها أن تكون، ولا ينبغي تفسيرها على أنها شاملة أو تفرض متطلبات بموجب قانون الولايات المتحدة، أو تستخلص أي استنتاجات قانونية حول سيناريوهات حقائق محددة تتعلق بشركات أو كيانات تجارية معينة، أو تعالج أي متطلبات معينة بموجب القانون المعمول به. إن هدفها الوحيد هو توفير معلومات للشركات التجارية والأفراد قد يأخذونها في الإعتبار عند تقييم تعرضهم المحتمل للإنخراط مع كيانات تشارك في انتهاكات حقوق الإنسان، كجزء من نهج قائم على تقييم المخاطر لإجراءات العناية الواجبة. يُرجى الاطلاع على الأحكام الملزمة قانونا المذكورة للسلطات القانونية ذات الصلة.

تُستخدم بشكل تعسفي أو غير قانوني، والاضطهاد الديني والتلقين السياسي، والتعقيم القسري وغيرها من الانتهاكات لحقوق أعضاء تلك الجماعات في شينجيانغ. تشير شهادات الناجين وأفراد الأسر التي تم نقلها من خلال تقارير المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام إلى أن حكومة جمهورية الصين الشعبية كانت تستخدم سياسات هجرة تمييزية لإلغاء جوازات السفر وإغواء الأويغور الشتات والسكان من أصل كازاخستاني والسكان من أصل قيرغيزي للعودة إلى الصين واحتجازهم، وأن بعض حاملي الجنسية الكازاخستانية تم احتجازهم أيضاً أثناء زيارة أفراد الأسرة في شينجيانغ وتم على نحو مشابه اعتقالهم واحتجازهم. وكانت هناك أيضاً تقارير موثوقة تفيد بأن حكومة جمهورية الصين الشعبية قد سهلت النقل الجماعي للأويغور وغيرهم من شينجيانغ إلى مصانع في جميع أنحاء الصين، بما في ذلك في ظل ظروف العمل القسري أو غير الطوعي. يجب على الشركات التجارية التي تتعرض سلسلة الإمدادات الخاصة بها لكيانات ضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان في شينجيانغ أو في استخدام العمل القسري في شينجيانغ أن تكون على دراية بالمخاطر الموضحة في هذه المذكرة الإرشادية وينبغي أن تطبق سياسات وإجراءات العناية الواجبة المتعلقة بحقوق الإنسان. يجب أن تكون الشركات التجارية والمنظمات الأخرى التي تقوم بممارسات العناية الواجبة على دراية بالتقارير عن مدققي الحسابات الذين يتم احتجازهم وتهديدهم ومضايقتهم وإخضاعهم للمراقبة المستمرة المتعلقة بهذه القضية المستمرة.

أولاً. المقدمة

تصدر وزارة الخارجية الأمريكية، ووزارة الخزانة الأمريكية، ووزارة التجارة الأمريكية، ووزارة الأمن الوطني الأمريكية هذا المذكرة الإرشادية لتسليط الضوء على القمع القاسي في شينجيانغ. يجب على الشركات التجارية والأفراد وغيرهم من الأشخاص، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المؤسسات الأكاديمية ومقدمي خدمات البحوث والمستثمرين (يشار إليهم فيما بعد باسم "الشركات التجارية والأفراد"[2]) الذين يختارون العمل في شينجيانغ أو التعامل مع كيانات تستخدم العمالة من شينجيانغ في أماكن أخرى في الصين أن يكونوا على دراية بالمخاطر المتعلقة بالسمعة والمخاطر الاقتصادية، وفي بعض الحالات ، المخاطر القانونية المرتبطة بأنواع معينة من المشاركة مع الكيانات التي تنخرط في انتهاكات حقوق الإنسان، والتي يمكن أن تتضمن أوامر منع الإفراج عن السلع، والتحقيقات المدنية أو الجنائية، وضوابط التصدير.

احتجزت حكومة جمهورية الصين الشعبية في شينجيانغ، منذ مارس/ آذار 2017 على الأقل، أكثر من مليون من الأويغور والسكان من أصل كازاخستاني والسكان من أصل قيرغيزي وأفراد الأقليات المسلمة الأخرى لفترات غير محددة في معسكرات الاعتقال المصممة للقضاء على الهوية الثقافية والدينية للمعتقلين وتلقينهم أيديولوجية الحزب الشيوعي الصيني. ويصف المعتقلون الاكتظاظ الشديد والحرمان من النوم والطعام والإهمال الطبي والإيذاء البدني والنفسي (بما في ذلك ما يصفونه بالتعذيب) والعمل القسري والابتلاع القسري لعقاقير مجهولة والاعتداء الجنسي والتخلي القسري عن الدين، والحرمان من أداء الصلاة والممارسات الدينية الأخرى (بما في ذلك الضغط عليهم لتناول لحم الخنزير أو الكحول) والحرمان من استخدام لغاتهم الأصلية وإجبارهم على دراسة دعاية الحزب الشيوعي الصيني والترويج لها. وهناك أدلة على أن بعضهم توفي في معسكرات الاعتقال أو بعد فترة وجيزة من إطلاق سراحهم نتيجة لإساءة المعاملة

[2] في حين أن كيانات القطاع الخاص هي محور التركيز الأساسي لهذه المذكرة الإرشادية بسبب المخاوف المحتملة المتعلقة بسلسلة الإمدادات، فإن نطاق هذه الوثيقة يشمل أيضاً الكيانات الأخرى التي قد تتعامل مع مقاطعة شينجيانغ، مثل المؤسسات الأكاديمية أو تلك التي تشارك في أبحاث معينة.

والإهمال. ويُعتقد الآن أن هذه الانتهاكات انتشرت إلى ما هو أبعد من شينجيانغ، مع وجود تقارير موثوقة تدعي أن الضحايا يتم ارسالهم حالياً إلى مقاطعات أخرى ويتعرضون للعمل القسري وظروف العمل التعسفية الأخرى. وتماشياً مع مسؤولية الشركات التجارية عن احترام حقوق الإنسان كما هو موضح في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، يجب على الشركات دراسة وتحديد تأثير هذا التصدير للعمل القسري على سلسلة الإمدادات الخاصة بها والحد من التعرض لهذه الممارسة.

يجب على الشركات التجارية والأفراد أن يكونوا على دراية بانتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق ضد الأويغور والسكان من أصل كازاخستاني والسكان من أصل قيرغيزي وأفراد الأقليات المسلمة الأخرى والممارسات الخادعة التي تستخدمها حكومة جمهورية الصين الشعبية في شينجيانغ، فضلاً عن حالات العمل القسري التي تتضمن أعضاء هذه الجماعات خارج شينجيانغ. تقدم هذه المذكرة الإرشادية عوامل يمكن للشركات والأفراد التفكير في تقييمها فيما يتعلق بالشراكات التجارية مع الشركات العاملة في شينجيانغ أو المرتبطة بها، أو التي تستثمر فيها، أوالتي تقدم دعماً آخراً لها، أو التي تستخدم عمالة من الأفراد في شينجيانغ. كما أنها تحث الشركات التجارية والأفراد على تقييم تعرضهم لهذه المخاطر، وتنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية للعناية الواجبة، إلى الحد الضروري، من أجل ضمان أن ممارسات الامتثال الخاصة بهم تتناسب مع المخاطر المحددة وأفضل الممارسات الدولية عبر بداية ونهاية سلسلة الامدادات وعند اتخاذ قرارات الاستثمار.

إن الأنواع الثلاثة الأساسية لتعرض سلسلة الامدادات للكيانات الضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان التي يتم مناقشتها في هذه المذكرة الإرشادية هي: (1) المساعدة في تطوير أدوات المراقبة لحكومة جمهورية الصين الشعبية في شينجيانغ؛ (2) الاعتماد على العمالة أو السلع التي يتم الحصول عليها من شينجيانغ، أو من مصانع في أماكن أخرى بالصين متورطة في العمالة القسرية لأفراد من شينجيانغ في سلسلة الامدادات الخاصة بها، نظراً لانتشار العمل القسري وغيره من انتهاكات العمل في المنطقة؛ و (3) المساعدة في بناء مرافق الاعتقال المستخدمة لاحتجاز الأويغور وأفراد الأقليات المسلمة الأخرى، و/ أو في تشييد مرافق التصنيع التي تقع على مقربة من المعسكرات التي تُدار من قِبل شركات تقبل الدعم من حكومة جمهورية الصين الشعبية لإخضاع الأقليات للعمل القسري.

اتخذت حكومة الولايات المتحدة عدة إجراءات رداً على انتهاكات حقوق الإنسان في شينجيانغ. في 5 يونيو/ حزيران 2020 ، أضافت وزارة التجارة الأمريكية معهد علوم الطب الشرعي التابع لوزارة الأمن العام بجمهورية الصين الشعبية وثماني شركات صينية متورطة في انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في شينجيانغ إلى **"قائمة الكيانات"**، مما يترتب عليه أن تواجه هذه الأطراف قيوداً جديدة فيما يتعلق بالحصول على السلع والتكنولوجيا الأمريكية. في 9 أكتوبر/ تشرين الأول، 2019 أضافت وزارة التجارة إلى قائمة الكيانات الخاصة بها ثمانية كيانات تجارية صينية و 20 كيان حكومي صيني متورط في انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في شينجيانغ، بما في ذلك مكتب الأمن العام في شينجيانغ، و17 مكتباً محلياً للأمن العام، وكلية شرطة شينجيانغ، ومكتب الأمن العام لفيلق الإنتاج والبناء في شينجيانغ. وفرضت هذه الإضافات "لقائمة الكيانات" متطلبات ترخيص إضافية على الصادرات وإعادة التصدير والنقل (داخل الدولة) إلى الكيانات الـ 28 المدرجة. في 17 يونيو/ حزيران، 2020 و 1 مايو/ أيار، 2020 أصدرت مصلحة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية أوامر لمنع الإفراج تحتجز واردات من منتجات الشعر التي يعتقد أنها صنعت

بالعمل القسري من قبل شركتين صينيتين تعملان في شينجيانغ. وفي 30 سبتمبر/ أيلول 2019، أصدرت مصلحة الجمارك وحماية الحدود أمر منع إفراج أدى إلى احتجاز واردات من الملابس يُعتقد أنها أنتجت في السجن أو بالعمل القسري من قبل شركة صينية تعمل في شينجيانغ. في 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية فرض قيود على التأشيرة على مسؤولين بحكومة جمهورية الصين الشعبية والحزب الشيوعي الصيني يُعتقد أنهم مسؤولون عن، أو تواطؤ في احتجاز أو إيذاء الأويغور أو السكان من أصل كازاخستاني أو أعضاء آخرين من الأقليات المسلمة في شينجيانغ.

ثانيا. مخاطر متزايدة لتوفير بعض السلع والخدمات وتكنولوجيا المراقبة في شينجيانغ

أ. خلفية عن المراقبة

أنشأت حكومة جمهورية الصين الشعبية نظام مراقبة غير مسبوق وتطفلي وعالي التقنية عبر شينجيانغ، كجزء من جهاز للقمع على نطاق المقاطعة كلها يستهدف بشكل أساسي الأقليات المسلمة التقليدية. تبرر سلطات جمهورية الصين الشعبية المراقبة الجماعية والقيود المختلفة تحت ستار مكافحة ما تصفه حكومة جمهورية الصين الشعبية بـ "الإرهاب" و "التطرف الديني" في شينجيانغ. ومع ذلك، فإن البنية التحتية للمراقبة في شينجيانغ تسهل انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات الحق في التحرر من التدخل التعسفي أو غير القانوني في الخصوصية والحرية الدينية وحرية التنقل وحرية التعبير التي يحميها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

يتم استخدام أنظمة المراقبة، التي تم تزويد العديد منها بالذكاء الاصطناعي والتعرف على الوجه، والتعرف على المشي وتكنولوجيا الأشعة تحت الحمراء في جميع أنحاء شينجيانغ لتتبع التحركات ومراقبة السلوكيات وتحديد الأفراد من أجل احتجازهم.

تم استخدام "حملة الضرب بقوة ضد الإرهاب العنيف"، التي أطلقتها حكومة جمهورية الصين الشعبية في عام 2014، في شينجيانغ في المقام الأول، لتبرير جمع البيانات البيومترية من جميع سكان شينجيانغ الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و65 عاماً. جمعت السلطات عينات من الحمض النووي وبصمات الأصابع ومسوح قزحية العين وفصيلة الدم، وتتركز هذه المعلومات في قواعد بيانات سحابية. علاوة على ذلك، تم مسح وجوه السكان وسحب الدم وجمع بصمات الأصابع خلال ما أعلن عنه مسؤولو شينجيانغ على أنه فحوصات صحية مجانية. ويتم أيضاً جمع عينات صوتية من الأفراد عند تقديم طلبات للحصول على جوازات السفر، مما يثير المزيد من المخاوف بشأن الخصوصية. ترتبط هذه البيانات البيومترية التي يتم جمعها بشكل غير طوعي بأرقام بطاقات تعريف هوية الأفراد وتتركز في قواعد بيانات قابلة للبحث تستخدمها الشرطة.

أحد الأنظمة الرئيسية للمراقبة الجماعية في شينجيانغ هو تطبيق محمول تستخدمه الشرطة. يسمح التطبيق للسلطات بإدخال بيانات شخصية عن السكان، مثل معلومات تحديد الهوية والبيانات المتعلقة بالأوصاف البدنية والبيانات الدينية، من بين بيانات التعريف الأخرى، في مجموعة بيانات. تم استخدام التطبيق لتحديد ما يقرب من 20,000 شخص من أجل اعتقالهم في أسبوع واحد وفقا لوثائق حكومية رسمية مسربة.

تكسب شركات المراقبة والتكنولوجيا الصينية مليارات الدولارات من عقود مع حكومة جمهورية الصين الشعبية، ولكن هناك أدلة على أن هذه الشركات التجارية تحصل أيضاً على دعم من الأكاديميين والعلماء والشركات والمستثمرين الأجانب.

ب. مخاطر متزايدة لتوفير السلع والخدمات والتكنولوجيا المرتبطة بعمليات المراقبة في شينجيانغ

قد تواجه الشركات التجارية ويواجه الأفراد المشاركون في الأنشطة التالية أو المرتبطون بشكل مباشر بهولاء الموجودون في شينجيانغ المشاركين في هذه الأنشطة مخاطر متعلقة بالسمعة و/ أو قد يتسببون بتطبيق إجراءات إنفاذ القانون الأمريكي أو إجراءات أخرى حسب الحقائق والظروف المحددة لتورطهم:

- **أنشطة معينة بالكاميرات أو تقنية التتبع أو الأجهزة البيومترية أو السلع والخدمات الأخرى:** بيع أو توفير الأجهزة البيومترية أو الكاميرات أو أجهزة الكمبيوتر أو الأجهزة المزودة بإمكانيات المراقبة أو الرقائق الدقيقة والمعالجات الدقيقة أو تقنية التتبع أو المعدات والبرمجيات والتكنولوجيات ذات الصلة أو صيانة السلع المعروفة بتتبعها وتحكمها التعسفي في تحركات الأويغور أو غيرهم في شينجيانغ.

- **بعض المشاريع المشتركة في مجال التكنولوجيا والشراكات البحثية والدعم المالي**: الانخراط في مشاريع مشتركة مع المسؤولين الحكوميين والإدارات الحكومية في جمهورية الصين الشعبية أو الشركات الصينية المعروف أن ملكيتها الفكرية تساعد في تطوير أو نشر نظام مراقبة يستخدم بشكل تعسفي ضد أفراد من الأقليات او اخرين. قد يشمل هذا منح المسؤولين بحكومة جمهورية الصين الشعبية إمكانية الوصول إلى قواعد البيانات الجينية أو مساعدة حكومة جمهورية الصين الشعبية في جمع البيانات الجينية بشكل غير طوعي؛ أو المشاركة في أبحاث التعرف على الوجه المتعلقة بالأقليات الصينية؛ أو الدخول في شراكات بحثية مع شركات صينية معنية بتقنية التعرف على الوجه المعروفة بتورطها في تمكين أنشطة المراقبة في الصين أو دعوة مثل هذه الأطراف إلى المؤتمرات التي سيتم فيها مناقشة المسائل الفنية الخاصة بالأنشطة المتعلقة بالمراقبة؛ أو حضور المؤتمرات المتعلقة بأنشطة المراقبة وتكنولوجيا التعرف على الوجه التي تلعب فيها هذه الكيانات دوراً ريادياً، بما في ذلك من خلال تنظيم أو رعاية هذه المؤتمرات.

- **خدمات معينة مقدمة لمعسكرات الاعتقال أو دولة المراقبة في شينجيانغ**: توفير الخدمات لمعسكرات الاعتقال أو التدريبات لسلطات شينجيانغ أو الشرطة أو المسؤولين بحكومة جمهورية الصين الشعبية التي تسمح بالاحتجاز التعسفي أو المراقبة التعسفية أو غير القانونية على أساس المجموعة العرقية أو الدين أو غير ذلك من المجموعات المحمية.

- **الشركات المدرجة على قائمة الكيانات لوزارة التجارة الأمريكية**: تحدد قائمة الكيانات لوزارة التجارة الأمريكية الكيانات التي يُعتقد بشكل معقول أنها متورطة في أنشطة تتعارض مع الأمن

القومي أو مصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة، أو انها تشكل خطراً كبيراً لتورطها أو لأن تصبح متورطة. تتطلب عمليات تصدير أو إعادة تصدير أو نقل (داخل الدولة) العناصر الخاضعة للوائح إدارة التصدير إلى هذه الكيانات ترخيصاً من مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة الأمريكية. القائمة متاحة هنا: قائمة الكيانات لوزارة التجارة الأمريكية. لمزيد من المعلومات حول قائمة الكيانات، يُرجى الاطلاع على الملحق 1 أدناه.

ثالثا. مخاطر متزايدة للعمل القسري في شينجيانغ

أ. خلفية عن الانتهاكات المتعلقة بالعمل في شينجيانغ

نفذت حكومة جمهورية الصين الشعبية برامج للتخفيف من حدة الفقر بهدف معلن هو القضاء على الفقر في جميع أنحاء البلاد. وعلى الرغم من وجود برامج مشروعة للتخفيف من حدة الفقر في شينجيانغ، إلا أن بعض البرامج تركز بالأساس على أفراد الأقليات المسلمة وتقترن بالرقابة الاجتماعية والمراقبة الشديدة وبرنامج اعتقال واسع النطاق. وهناك أدلة على العمل القسري بالقوة أو التهديد أو غير ذلك من الممارسات التعسفية تحت ستار "التدريب المهني" الذي يحدث في معسكرات الاعتقال والمجمعات الصناعية الكبيرة وكذلك المواقع السكنية.

يُشار إلى معسكرات الاعتقال عادة باسم مراكز التدريب التعليمي أو مراكز التعليم القانوني. وفي معسكرات الاعتقال، هناك تقارير عن وجود كل من العمل القسري في معسكرات الاعتقال نفسها، بالإضافة إلى تقارير عن الأفراد "المتخرجين" من المعسكرات والذين يُطلب منهم بعد ذلك العمل في المرافق القريبة أو إرسالهم إلى مصانع تابعة في مقاطعاتهم أو المقاطعات الأخرى. كانت هناك تقارير عن معسكرات للتدريب المهني تقع داخل المجمعات الصناعية وبالقرب منها.

- **الدعم الحكومي والإنتهاكات المتعلقة بالعمل**: تشير وثائق حكومة شينجيانغ إلى وجود خطة حكومية واسعة النطاق في جمهورية الصين الشعبية، تُعرف باسم برنامج "المساعدة المتبادلة من خلال التوفيق"، للشركات من شرق الصين لإنشاء مصانع تابعة في شينجيانغ بالتعاون مع معسكرات الاعتقال. وتشير التقارير إلى أن 19 مدينة ومقاطعة متقدمة موجودة بصفة عامة في الجزء الشرقي من الصين، تنفق مليارات من اليوان الصيني لإنشاء مصانع في شينجيانغ من خلال برنامج "المساعدة المتبادلة من خلال التوفيق" التابع لحكومة جمهورية الصين الشعبية. ويشمل البعض بشكل مباشر استخدام العمال في المعسكرات أثناء الاحتجاز، في حين أن البعض الآخر هو جزء من برامج العمل التعسفية التي تتطلب من الوالدين ترك الأطفال في سن 18 شهراً في ملاجئ للأيتام ومرافق أخرى تديرها الدولة، في حين يتم اجبار الوالدين أو أكراههما على العمل بدوام كامل تحت المراقبة المستمرة. يتم إرسال الأطفال إلى أماكن التعليم والتدريب التي تسيطر عليها الدولة. انظر الملحق 2 للحصول على خريطة للبرنامج تُوفق ما بين المشاركين ونظرائهم.

  يعتمد برنامج المساعدة المتبادلة من خلال التوفيق على الصناعات منخفضة المهارة وكثيفة العمالة التي تتطلب فقط كم محدود من التدريب الوظيفي. تحفز السلطات الحكومية في جمهورية

الصين الشعبية الشركات الصينية على فتح مصانع بالقرب من معسكرات الاعتقال، وتحصل الحكومات المحلية على أموال إضافية لكل فرد من المعسكرات يُجبر على العمل في هذه المواقع بجزء من الحد الأدنى للأجر أو دون أي أجر. في أبريل/ نيسان 2019 ، بدأت سلطات شينجيانغ في طرح خطة لجذب شركات المنسوجات والملابس. تحصل الحكومات المحلية بموجب الخطة على أموال لبناء مواقع إنتاج لهذه الشركات بالقرب من المعسكرات، وتحصل الشركات على دعم يبلغ حوالي 260 دولاراً أمريكياً لتدريب كل سجين توظفه، بالإضافة إلى حوافز أخرى. يؤدي الدعم إلى تحقيق مكاسب غير متوقعة لهذه الشركات الصينية، وتؤدي تكاليف العمالة المنخفضة بشكل مصطنع إلى منافسة غير عادلة في سلسلة الإمدادات في شكل سلع أرخص.

- **النقل غير الطوعي لعمال شينجيانغ إلى المصانع الصينية**: كانت هناك تقارير موثوقة عن عمليات نقل جماعي للأويغور وأفراد الأقليات العرقية الأخرى من شينجيانغ إلى المصانع في جميع أنحاء الصين، بما في ذلك في ظل ظروف العمل القسري. في بعض الأحيان يتم نقل العمال مباشرة من المعسكرات إلى المصانع، ويُجبرون على حضور "تعليم وطني" ودراسات للغة الماندرين ويخضعون للمراقبة المستمرة. ويتم تعيين حراس للعديد من هؤلاء العاملين ويكون لديهم حرية حركة محدودة. تنتج المصانع البضائع في مجموعة متنوعة من الصناعات بما في ذلك الملابس والإلكترونيات والسيارات.

انظر الملحق 3 للحصول على قائمة بالصناعات التي تعرف حكومة الولايات المتحدة عن وجود حالات تم فيها الإبلاغ عن شركات مشاركة في نشاط قد يشكل انتهاكات لحقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بشينجيانغ.

- **العمل القسري في سجون شينجيانغ**: بالإضافة إلى العمل القسري الموجود في المقاطعة، هناك أدلة على العمل القسري في السجون في قطاعات القطن والملابس والزراعة. يتم إجبار السجناء على العمل تحت التهديد بعقوبات، مثل الحبس الانفرادي. ظروف العمل قاسية مع ساعات طويلة من العمل ونوعية رديئة من الطعام وقلة في الأجور أو العمل بدون أجر. تشير التقارير إلى أن شينجيانغ تنتج في السنوات الأخيرة 84 في المائة من إجمالي إنتاج القطن في الصين. انظر الملحق 4 لمزيد من المعلومات حول سلسلة إمدادات القطن.

ب. المؤشرات المحتملة على العمل القسري أو الانتهاكات المتعلقة بالعمل

- **الافتقار إلى الشفافية:** تستخدم الشركات العاملة في شينجيانغ شركات وهمية لإخفاء منشأ بضائعها، وتكتب عقود بشروط مبهمة، وتقوم بمعاملات مالية بطريقة يصعب فيها تحديد مكان إنتاج السلع، أو من الذي ينتجها.
- **برامج التأمين الاجتماعي:** تكشف الشركات العاملة في شينجيانغ عن عائدات عالية ولكن لديها عدد قليل جداً من الموظفين الذين يساهمون في برنامج التأمين للضمان الاجتماعي الحكومي.

- **المصطلحات**: أي ذكر لمصطلحات الاحتجاز (على سبيل المثال، مراكز التدريب التعليمي أو مراكز التعليم القانوني) إلى جانب جهود التخفيف من حدة الفقر، أو خريجي الأقليات العرقية، أو المشاركة في إعادة التدريب.
- **الحوافز الحكومية:** تحصل الشركات العاملة في شينجيانغ على مساعدة إنمائية حكومية كجزء من جهود الحكومة للتخفيف من حدة الفقر أو برامج التدريب المهني؛ الشركات المشاركة في برنامج المساعدة المتبادلة من خلال التوفيق.
- **جهات التوظيف الحكومية:** تطبق الشركات العاملة في شينجيانغ ممارسات توظيف غير قياسية و/ أو توظف العمال من خلال جهات التوظيف الحكومية.
- **موقع المصنع**: الشركات العاملة في شينجيانغ التي تقع داخل حدود معسكرات الاعتقال أو بالقرب من معسكرات الاعتقال أو داخل حدود المجمعات الصناعية المشاركة في جهود التخفيف من حدة الفقر أو بالقرب منها. المصانع الجديدة التي تم تشييدها بالقرب من معسكرات الاعتقال.

رابعاً. إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بحقوق الإنسان

يتم تشجيع الشركات التجارية التي لديها سلسلة إمدادات ذات صلات بشينجيانغ أو العمال من شينجيانغ على تقييم المخاطر المتعلقة بالسمعة والمخاطر الاقتصادية والقانونية، وعند الاقتضاء، تنفيذ إجراءات العناية الواجبة المعقولة المتعلقة بحقوق الإنسان[3]. توفر المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان[4]، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للشركات المتعددة الجنسيات[5]، والإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية[6]، إرشادات بشأن أفضل الممارسات لهذا النوع من إجراءات العناية الواجبة، كما هو موضح بمزيد من التفصيل في هذا القسم. يجب على الشركات التجارية، حسب الاقتضاء، النظر في التعاون مع مجموعات الصناعة ومجموعات أصحاب المصلحة المتعددين لممارسة التأثير من أجل معالجة انتهاكات حقوق الإنسان ومنعها في سلسلة الإمدادات الخاصة بها.

يجب على الشركات والأفراد، إلى الحد الممكن عملياً، فحص المستخدمين النهائيين لمنتجاتهم وتكنولوجياتهم وبحوثهم وخدماتهم لتقليل احتمالات استخدام سلعهم أو خدماتهم لبناء أو صيانة أو دعم (1) معسكرات الاعتقال؛ (2) أجهزة المراقبة الأوسع لحكومة جمهورية الصين الشعبية؛ (3) الشركات التجارية التي تستخدم العمل القسري؛ أو (4) الأنشطة التي تتيح انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الجمع القسري للبيانات البيومترية والنقل القسري لمجموعات الأقليات العرقية.

---

[3] وفقًا للمبدأ التوجيهي 13 في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (المبادئ التوجيهية)، فإن مسؤولية الشركات التجارية لاحترام حقوق الإنسان "تتطلب من المؤسسات التجارية: (أ) تجنب التسبب في الأثار الضارة بحقوق الإنسان أو المساهمة فيها من خلال الأنشطة التي تضطلع بها، وأن تعالج هذه الآثار عند حدوثها؛ (ب) أن تسعى إلى منع، أو التخفيف من، الأثار الضارة بحقوق الإنسان التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بعملياتها أو منتجاتها أو خدماتها في اطار علاقاتها التجارية، حتى عندما لا تسهم هي في تلك الآثار". تنظر المبادئ التوجيهية إلى "العلاقات التجارية" باعتبارها علاقات مؤسسة تجارية مع الشركاء التجاريين والكيانات الموجودة في سلسلة قيمها وأي كيان آخر من غير الدول أو من الدول المرتبط ارتباطاً مباشراً بعملياتها أو منتجاتها أو خدماتها التجارية.

[4] https://www.ohchr.org/Documents/Publications/GuidingPrinciplesBusinessHR_EN.pdf

[5] https://mneguidelines.oecd.org/mneguidelines/

[6] https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/---multi/documents/publication/wcms_094386.pdf

يجب على الشركات التجارية والأفراد الذين يقدمون مواد بناء للكيانات الصينية التي قد تكون عاملة في شينجيانغ النظر في القيام بإجراءات العناية الواجبة بما يتماشى مع تقييم المخاطر الداخلية وممارسات الصناعة الخاصة بهم. إن توفير السلع التي تستخدم لبناء مرافق الأعتقال أو المصانع الموجودة داخل معسكرات الاعتقال، بما في ذلك الخرسانة والصلب وحديد التسليح والسياجات الشبكية ومواد الرصف والزجاج قد يمثل مخاطر. يجب على الشركات التجارية النظر في استخدام ممارسات العناية الواجبة التي تقلل من احتمال أن تكون معسكرات الاعتقال هي المستفيد النهائي المباشر من أعمالها. وبالمثل، فإن تقديم الخدمات بشكل مباشر، بما في ذلك برامج التدريب لحراس معسكرات الاعتقال، قد ينطوي على أنشطة تتطلب إتخاذ إجراءات من قبل سلطات إنفاذ القانون الأمريكية أو سلطات أخرى.

كما يتم تشجيع الشركات والأفراد الذين يقدمون السلع والخدمات إلى الكيانات الصينية التي قد تعمل في شينجيانغ أو تستخدم العمال من شينجيانغ على اتخاذ تدابير العناية الواجبة المناسبة فيما يتعلق بتوظيف العمالة القسرية.

في حين أن ممارسات العناية الواجبة ستختلف بناءً على حجم وطبيعة الأعمال التجارية، فقد تعتبر السلطات الأمريكية أن سياسات وإجراءات العناية الواجبة الموثقة والمنفذة جيداً هي عوامل مخففة في حالة تورط الشركات التجارية عن غير قصد في نشاط يخضع للعقاب أو نشاط ينتهك القانون المحلي.

أ. إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بالمؤسسات المصرفية والمالية

يجب أن تُدرك الكيانات التي لها علاقات مصرفية مع النظام المالي الأمريكي أن المؤسسات المالية مُطالبة بتبني نهج قائم على تقييم المخاطر في برامج مكافحة غسيل الأموال[7] ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمويل الانتشار لتحديد وتقييم وتخفيف مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهابيين التي تتعرض لها هذه المؤسسات، واتخاذ تدابير تتناسب مع تلك المخاطر من أجل تخفيفها بشكل فعال. وكما هو الحال مع جميع المخاطر المرتبطة بها، يجب على المؤسسات المالية تقييم تعرضها المحتمل لمخاطر التعامل مع عائدات العمل القسري نيابة عن عملائها، وتنفيذ إجراءات التخفيف بما يتماشى مع المخاطر عندما يقتضي الأمر ذلك.

يجب على المؤسسات المالية تقييم مخاطر التمويل غير المشروع الخاصة بها، وتطبيق الامتثال للعقوبات، وتنفيذ برامج مكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة تمول الانتشار وبرامج العناية الواجبة، وتوفير التدريب والموارد للموظفين من أجل تنفيذ تلك البرامج بشكل فعال. وقد ترغب الكيانات في التفكير في التواصل مع نظرائها وشركائها والشركات التابعة لها وفروعها لتوضيح توقعات الامتثال الخاصة بها بطريقة تتوافق مع المتطلبات المحلية المعمول بها.

[7] يُعد غسيل الأموال جريمة عند إجراء أو محاولة إجراء معاملة مالية عن عِلم بعائدات ناتجة عن نشاط غير مشروع محدد. ويُعتبر الاتجار بالجنس والعمل القسري والجرائم الأخرى المتعلقة بالاتجار بالبشر نشاطا غير مشروعا محددا، من بين أمور أخرى، بموجب القوانين ذات الصلة بغسيل الأموال، بما في ذلك الترويج لغسيل الأموال، وإخفاء غسيل الأموال، وغسيل الأموال الدولي [القسم 1956 (a) من قانون الولايات المتحدة رقم 18، والقسم 1956(b) من قانون الولايات المتحدة رقم 18]، وقانون الانفاق [القسم 1957 من قانون الولايات المتحدة رقم 18].

ب. إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بالعمل القسري

تقدم البيئة القمعية في شينجيانغ والصين بشكل عام تحديات فريدة لتنفيذ إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بحقوق الإنسان. ويجب على الشركات التجارية التي قد تتعرض سلسلة امداداتها لكيانات ضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان في شينجيانغ أو تلك الضالعة في استخدام العمل القسري في شينجيانغ، أن تنظر في المخاطر المتعلقة بالسُمعة والمخاطر الاقتصادية والمخاطر القانونية، بما في ذلك تلك المبينة في القسم الخامس من هذه المذكرة الارشادية. وقد لا تكون عمليات التدقيق التي تقوم بها أطراف ثالثة مصدرا موثوقا للمعلومات المتعلقة بمؤشرات الانتهاكات في مجال العمالة وذلك للأسباب التالية:

- أوردت التقارير أن المدققين قد تم احتجازهم أو تعرضوا للمضايقة أو التهديد أو التوقيف في المطار.
- قد يُطلب من المدققين استخدام مترجم حكومي ينقل معلومات مضللة أو لا يتكلم اللغة الأساسية للعُمال.
- لا يمكن الاعتماد على مقابلات المُدقق مع العمال نظرا إلى المراقبة المنتشرة، ووجود أدلة على خوف العمال من تقديم معلومات دقيقة.

إذا تم اعتقال المدققين أو عائلاتهم أو من جانب آخر تم تهديدهم، فإنه يتم تشجيع الشركات التجارية والأفراد على التواصل مع حكومة الولايات المتحدة، بما في ذلك السفارات أو القنصليات الأمريكية، للحصول على المساعدة.

يمكن للشركات التجارية والافراد التعاون مع المجموعات الصناعية لتبادل المعلومات، وتطوير القدرة على البحث عن المؤشرات المحتملة للعمل القسري أو الانتهاكات في مجال العمالة باللغات الصينية، وبناء علاقات مع الموردين الصينيين والمتلقين للسلع والخدمات الأمريكية، لفهم علاقاتهم المحتملة بشينجيانغ في إطار برنامج المساعدة المتبادلة من خلال التوفيق. في حين أن أفضل ممارسات العناية الواجبة المتعلقة بحقوق الإنسان لبعض الشركات التجارية تشمل عادة القدرة على إجراء عمليات تفتيش مستقلة في الموقع والعمل مع الموردين ووكالات إنفاذ القانون المحلية لإصلاح ممارسات العمل القسرية والتعسفية، فإن الظروف القمعية تجعل من غير المحتمل أن يكون لدى الشركات التجارية القدرة اللازمة على الوصول إلى الموردين في شينجيانغ لدعم معالجة ذات مغزى.

قبل تزويد الشركات بالسلع والخدمات بموجب قوانين ولوائح الرقابة على الصادرات الأمريكية، وإلى الحد الذي يكون للشركات التجارية سببا لمعرفة ذلك، يتم تشجيع الشركات التجارية ايضا على اتباع إجراءات العناية الواجبة المعقولة مع العملاء الصينيين الذين قد يستخدمون العمل القسري في شينجيانغ أو يأتون بالعمال منها.

توفر سلسلة الامتثال الخاصة بوزارة العمل الأمريكية معلومات عن إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بالعمل القسري وعمالة الأطفال في سلاسل الامداد.

تتضمن أداة اختيار الموردين بشكل مسؤول الخاصة بوزارة الخارجية الأمريكية فحصا مُعمّقا لـ 11 قطاعا رئيسيا و 43 سلعة معرضة لخطر الاتجار بالبشر أو الممارسات المتعلقة بالاتجار، بالإضافة إلى 10 أدوات شاملة لإدارة المخاطر.

تعمل وحدة مقاضاة الاتجار بالبشر التابعة لقسم الحقوق المدنية بوزارة العدل الأمريكية مع الوكالات الفيدرالية المعنية بإنفاذ القانون لمُقاضاة قضايا العمل القسري. ويمكن إرسال الشكاوى التي تنطوي على انتهاكات جنائية مُحتملة للقوانين المعنية بالعمل القسري إلى:HTPU@usdoj.gov .

للاطلاع على المزيد من الموارد الإرشادية، يرجى مراجعة الملحق 5.

خامسا. سلطات الولايات المتحدة ذات الصلة المعنية بإجراءات الإنفاذ والعقوبات

يجب أن يُدرك الافراد والكيانات العواقب المحتملة لأنواع معينة من التعامل مع الكيانات التي تورطت في انتهاكات لحقوق الإنسان

أ. مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة الأمريكية

تطبق لوائح إدارة التصدير التابعة لوزارة التجارة الأمريكية الرقابة على المواد ذات المنشأ الأمريكي، (بعبارة أخرى، السلع، والبرامج، والتكنولوجيا)، من بين أمور أخرى، المتوجهة إلى مستخدمين نهائيين واستخدامات نهائية تتعارض مع الأمن القومي أو مصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة، والتي تشمل الالتزامات متعددة الأطراف. إن الوسيلة الأساسية المشار إليها في هذه المذكرة الارشادية هي قائمة الكيانات المذكورة أعلاه، والتي توجد في الملحق رقم 4 من الجزء 744 من لوائح إدارة التصدير. تتضمن قائمة الكيانات أشخاصا غير أمريكيين، مثل الشركات التجارية والمؤسسات البحثية والمنظمات الحكومية والخاصة والأفراد وأنواع أخرى من الأشخاص الاعتباريين. وهناك حاجة للحصول على ترخيص لتصدير أو إعادة تصدير و/ أو نقل (داخل الدولة) المواد الخاضعة للوائح إدارة التصدير إلى الكيانات الموجودة على قائمة الكيانات. تُكمّل متطلبات وسياسات الترخيص بقائمة الكيانات متطلبات الترخيص الأخرى للدولة القائمة على الاستخدام النهائي أو المستخدم النهائي في لوائح إدارة التصدير. وتطبق وزارة التجارة متطلبات الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير والنقل (داخل الدولة) الخاصة بلوائح التصدير، بما في ذلك قائمة الكيانات. وقد يخضع المخالفون لعقوبات مدنية و/ أو جنائية.

ب. وكالات الانفاذ ذات الصلة التابعة لوزارة الأمن الوطني الأمريكية

تقوم الوكالات التابعة لوزارة الأمن الوطني ومصلحة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية ووكالة انفاذ قوانين الهجرة والجمارك الأمريكية بتطبيق محظورات على استيراد والاستفادة من استخدام السلع المرتبطة بسلسلة الامدادات التي يتم انتاجها من خلال العمل القسري أو العمل بالسخرة أو العمل الذي ينجزه المدانون وذلك من خلال إجراءات الإنفاذ المدنية والجنائية على التوالي. ويحظر القسم 1307 من قانون الولايات المتحدة رقم 19 على وجه التحديد استيراد البضائع التي يتم استخراجها أو تصنيعها أو انتاجها، كليا أو جزئيا، عن طريق العمل القسري، بما في ذلك العمل الذي ينجزه المدانون، والعمالة القسرية للأطفال، والعمل بالسخرة.

يجوز ان تتخذ كل من مصحلة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية ووكالة انفاذ قوانين الهجرة والجمارك الأمريكية، وكذلك أي وكالة تابعة لوزارة الأمن الوطني تتمتع بصلاحية تحديد ما إذا كانت عمليات الشراء لوزارة الأمن الوطني ممتثلة للقوانين، مثل مكتب المفتش العام التابع للوزارة، إجراءات إنفاذ إدارية ضد المقاولين أو الموردين الذين ينتهكون لوائح الشراء الفيدرالية أو لوائح الشراء الخاصة بوزارة الأمن الوطني ذات الصلة بالعمل القسري.

عندما تشير الأدلة إلى أن السلع من شينجيانغ تم إنتاجها باستخدام العمل القسري أو العمل بالسخرة أو العمل الذي ينجزه المدانون، فإن مصلحة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية ستمنع دخول تلك السلع، مما قد يؤدي إلى احتجاز السلع ومصادرتها، أو حتى إصدار عقوبات مدنية ضد المستورِد والأطراف الاخرى، حسب الاقتضاء.

يجوز لإدارة تحقيقات الأمن الوطني التابعة لوكالة انفاذ قوانين الهجرة والجمارك الأمريكية الشروع في تحقيقات جنائية تتعلق باستيراد سلع يتم صنعها من خلال العمل القسري بالمخالفة للقانون الأمريكي. وقد تعمل سلطات إنفاذ القانون الجنائي في إدارة تحقيقات الأمن الوطني التابعة لوكالة انفاذ قوانين الهجرة والجمارك الأمريكية على الملاحقة الجنائية للأفراد و/ أو الشركات لدورهم في استيراد السلع إلى الولايات المتحدة بالمخالفة لقانون الولايات المتحدة، مما قد يؤدي إلى الحبس والغرامات واحتجاز السلع ومصادرتها.

ج. لوائح الشراء الفيدرالية، مكافحة الاتجار بالبشر (لائحة الشراء الفيدرالية 50-52.222)

بموجب لوائح الشراء الفيدرالية، مكافحة الاتجار بالبشر (لائحة الشراء الفيدرالية 50-52.222)، يُحظر على المتعاقدين، وموظفي المتعاقدين، والمتعاقدين من الباطن، وموظفي المتعاقدين من الباطن، ووكلائهم المشاركة في العمل القسري أو الاتجار بالجنس، بالإضافة إلى مجموعة من الأنشطة التي تتعلق بالاتجار. وإذا ثبت أن احد المتعاقدين قد انتهك لوائح الشراء الفيدرالية، يمكن للوكالة المتعاقدة فرض مجموعة من الإجراءات العلاجية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التعليق والحظر.

د. جريمة العمل القسري وفقاً لقانون حماية ضحايا الاتجار (القسم 1589 من قانون الولايات المتحدة رقم 18)

يُجرّم قانون حماية ضحايا الاتجار فعل الاستفادة المالية، أو من خلال تلقي أي شيء ذي قيمة، من العمل القسري عندما يكون المدعى عليه على علم بمثل هذا العمل القسري أو تجاهله بإهمال وشارك عن علم في المشروع ذي الصلة. ويفرض قانون حماية ضحايا الاتجار مسؤولية جنائية على المدعى عليهم الأمريكيين حتى عندما يحدث العمل القسري في بلد آخر. يُعرَّف العمل القسري بموجب القانون الجنائي الأمريكي بأنه توفير أو الحصول على عمل أو خدمات عن طريق واحدة أو أكثر من وسائل الإكراه المذكورة. ويمكن للشركات المُتهمة بارتكاب انتهاكات جنائية لقانون حماية ضحايا الاتجار أن تواجه غرامات تصل إلى 500000 دولار أمريكي، وقد يواجه الموظفون التنفيذيون للشركة أو غيرهم من موظفي الشركة المتورطين عقوبة بالسجن تصل إلى 20 عاما إذا تم إثبات عناصر الجريمة بما لا يترك مجالا للشك. ويفرض قانون حماية ضحايا الاتجار ايضا مسؤولية مدنية من خلال حق خاص في الدعوى في محكمة مقاطعة أمريكية إذا أظهرت مجموعة كبيرة من الأدلة أن الكيان استفاد من المشاركة في المشروع وكان يعرف أو "كان يجب أن يعرف" أنه مشارك في عمل قسري.

هـ. القانون الخاص بسياسة حقوق الانسان للأويغور لعام 2020 (القانون العام رقم 145-116)

بتاريخ 17 يونيو/ حزيران، 2020 وقع الرئيس على "القانون الخاص بسياسة حقوق الإنسان للأويغور لعام 2020" ، والذي يوجه موارد الولايات المتحدة لمعالجة انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان بحق أقليات عرقية مسلمة محددة في منطقة شينجيانغ في الصين. ويوجه هذا القانون، من بين أمور أخرى، الرئيس إلى فرض عقوبات على كل شخص أجنبي يقرر الرئيس أنه مسؤول عن أعمال معينة فيما يتعلق بأقليات عرقية مسلمة محددة في منطقة شينجيانغ في الصين.

و. مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية

من بين سلطات فرض العقوبات المختلفة لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، يمنح الأمر التنفيذي رقم 13818، الذي يعتمد على قانون ماغنيتسكي للمساءلة الدولية حول حقوق الإنسان وينفذه، وزير الخزانة بالتشاور مع وزير الخارجية ووزير العدل سلطة فرض عقوبات اقتصادية على أشخاص معينين يكونوا، من بين أمور أخرى، مسؤولين عن أو متواطئين في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو شاركوا بشكل مباشر أو غير مباشر في هذه الانتهاكات؛ أو يترأسون أو كانوا يترأسون او يشغلون أو كانوا يشغلون منصب مسؤول في كيان شارك في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو تورط أعضاؤه في مثل هذه الانتهاكات خلال فترة خدمتهم كرؤساء أو مسؤولين لهذا الكيان؛ أو حاولوا الانخراط في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان؛ أو قدموا الدعم المادي أو قاموا برعاية أو توفير الدعم المالي أو المادي أو التكنولوجي أو السلع أو الخدمات أو دعّموا الأشخاص الخاضعين للعقوبات بالفعل بموجب الامر التنفيذي 13818 (راجع الأمر التنفيذي 13818 للاطلاع على جميع معايير الإدراج). تحظر لوائح مكتب مراقبة الأصول الاجنبية عموما، ما لم يكن هناك تصريحاً بموجب رخصة عامة أو محددة صادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أو هناك إعفاء، جميع المعاملات من قبل أشخاص أمريكيين أو داخل الولايات المتحدة (أو عبرها) التي تنطوي على أي ممتلكات أو حصص في ممتلكات لأشخاص مُدرجين. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأشخاص الذين يجرون معاملات معينة مع أشخاص مُدرجين قد يتعرضون انفسهم للإدراج. وللمزيد من التفاصيل حول برنامج العقوبات الدولي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية المستند إلى قانون ماغنيتسكي انقر هنا.

سادسا. الملاحق

الملحق 1: موارد قائمة الكيانات

تحدد قائمة الكيانات متطلبات الترخيص التي تفرضها على كل شخص مدرج في القائمة. إن متطلبات الترخيص هذه مستقلة عن متطلبات الترخيص المفروضة في مكان آخر في لوائح إدارة التصدير وتُضاف إليها. فعلى سبيل المثال، إذا كنت ترغب في تصدير مادة واردة ضمن لوائح إدارة التصدير رقم 99 (EAR99) أو إعادة تصديرها أو نقلها (داخل الدولة) إلى كيان مدرج وتنص متطلبات الترخيص لهذا الشخص والمحددة في عمود "متطلبات الترخيص" في قائمة الكيانات على أن "جميع المواد خاضعة للوائح إدارة التصدير"، فإنه يجب عليك الحصول على ترخيص من وزارة التجارة الأمريكية، قبل تصدير المادة أو إعادة تصديرها أو نقلها (داخل الدولة)، حتى إذا كان من الممكن من جانب آخر تصدير المادة الواردة ضمن لوائح إدارة التصدير رقم 99 (EAR99) إلى بلد الوجهة بدون رخصة من إدارة الصناعة والأمن.

للمزيد من المعلومات حول قائمة الكيانات، يُرجى مراجعة القسمان 744.11 و 744.16 من لوائح إدارة التصدير. وإذا كانت لديكم أسئلة أو استفسارات تتعلق بلوائح إدارة التصدير ومتطلباتها، يرجى الاتصال بمكتب خدمات المصدرين التابع لإدارة الصناعة والأمن على الهاتف: 202-482-4811، أو زيارة الموقع الالكتروني لإدارة الصناعة والأمن: www.bis.doc.gov. ويجب تقديم المعلومات المتعلقة بانتهاك مُحتمل للوائح الرقابة على الصادرات الأمريكية إلى الخط الساخن لإنفاذ القانون التابع لإدارة الصناعة والأمن على الهاتف 1-800-424-2980، أو زيارة الموقع الالكتروني: https://www.bis.doc.gov/index.php/component/rsform/form/14?task=forms.edit. وللمزيد من المعلومات حول تقديم طلب للحصول على رخصة من إدارة الصناعة والأمن، يُرجى زيارة الموقع الالكتروني: https://www.bis.doc.gov/index.php/licensing.

للمزيد من المعلومات حول ضوابط تصدير المواد ذات الاستخدام المزدوج أو المواد ذات الصلة بالجيش، أو إعادة تصديرها، أو نقلها (داخل الدولة) التي تكون تحت اختصاص وزارة التجارة، يُرجى مراجعة الموارد المتوفرة في الموقع الالكتروني لإدارة الصناعة والأمن (www.bis.doc.gov)، بما في ذلك لوائح إدارة التصدير (https://www.bis.doc.gov/index.php/regulations/export-administration-regulations-ear)، وغرفة التدريب الالكتروني التابعة لإدارة الصناعة والأمن.

وتوفر وزارة التجارة أيضا أداة قائمة الفحص الموحدة (https://www.trade.gov/consolidated-screening-list)، وهي قائمة يمكن البحث فيها تحتوي على جهات فرضت حكومة الولايات المتحدة قيودا عليها فيما يتعلق بتصدير مواد معينة، أو إعادة تصديرها، أو نقلها (داخل الدولة). وتوحد الأداة قوائم فحص متعددة خاصة بالتصدير تابعة لوزارة التجارة الأمريكية، ووزارة الخارجية الأمريكية، ووزارة الخزانة الأمريكية.

المحلق 2: خريطة بالمشاركين في برنامج "المساعدة المتبادلة من خلال التوفيق" مع نظرائهم

تشير وثائق حكومة شينجيانغ إلى خطة واسعة النطاق لشركات من شرق الصين لإنشاء مصانع تابعة في شينجيانغ بالتعاون مع معسكرات الاعتقال. على الرغم من أن هذه المصانع التابعة تقع في شينجيانغ، إلا أن العديد من الشركات التي تملكها يقع مقرها الرئيسي في المقاطعات الشرقية في الصين، وذلك حسب ماورد في التقارير. وتشير التقارير إلى أن 19 مدينة من المقاطعات النامية، في الجزء الشرقي من الصين عموما، تنفق مليارات من اليوان الصيني لإنشاء مصانع في شينجيانغ من خلال برنامج المساعدة المتبادلة من خلال التوفيق التابع لحكومة جمهورية الصين الشعبية . ينطوي البعض من هذه المصانع بشكل مباشر على استخدام العمالة في معسكرات الاعتقال، في حين أن البعض الآخر هو جزء من برامج العمل المُسيئة التي تتطلب من الوالدين ترك أطفالهم، في وقت مبكر وسن الأطفال لا يتجاوز 18 شهرا، بينما يُجبرون أو يتم الضغط عليهم للعمل بدوام كامل تحت رقابة صارمة. ويتم إرسال الأطفال إلى أماكن التعليم والتدريب التي تسيطر عليها الدولة. راجع الخريطة أدناه للمشاركين في برنامج المساعدة المتبادلة من خلال التوفيق مع نظرائهم.

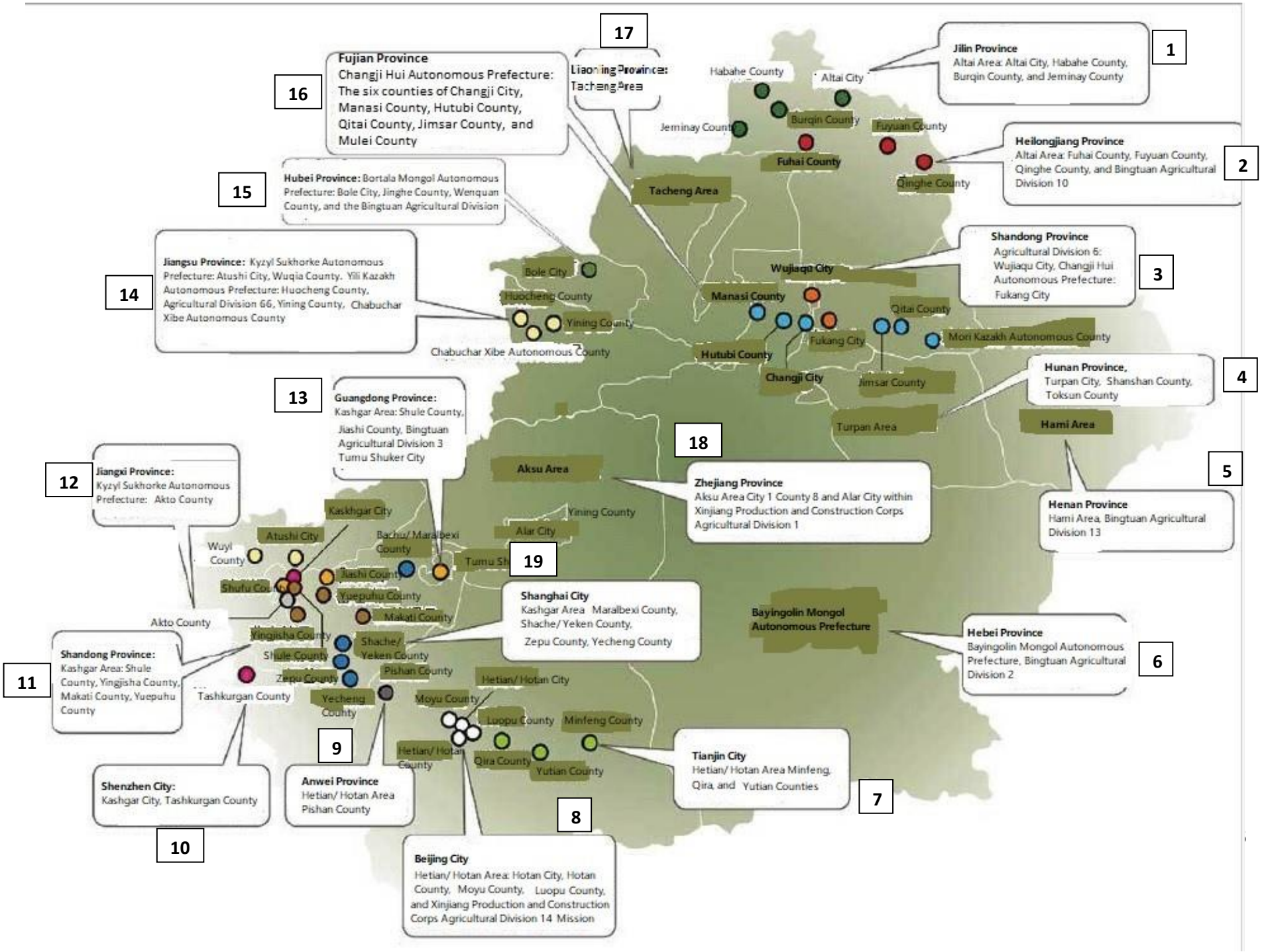
1
Jilin Province
Altai Area: Altai City, Habahe County, Burqin County, and Jeminay County
2
Heilongjiang Province
Altai Area: Fuhai County, Fuyuan County, Qinghe County, and Bingtuan Agricultural Division 10
3
Shandong Province
Agricultural Division 6: Wujiaqu City, Changji Hui Autonomous Prefecture: Fukang City
4
Hunan Province,
Turpan City, Shanshan County, Toksun County
5
Henan Province
Hami Area, Bingtuan Agricultural Division 13
6
Hebei Province
Bayingolin Mongol Autonomous Prefecture, Bingtuan Agricultural Division 2
7
Tianjin City
Hetian/ Hotan Area Minfeng, Qira, and Yutian Counties
8
Beijing City
Hetian/ Hotan Area: Hotan City, Hotan County, Moyu County, Luopu County, and Xinjiang Production and Construction Corps Agricultural Division 14 Mission
9
Anwei Province
Hetian/ Hotan Area Pishan County
10
Shenzhen City:
Kashgar City, Tashkurgan County
11
Shandong Province:
Kashgar Area: Shule County, Yingjisha County, Makati County, Yuepuhu County
12
Jiangxi Province:
Kyzyl Sukhorke Autonomous Prefecture: Akto County
13
Guangdong Province:
Kashgar Area: Shule County, Jiashi County, Bingtuan Agricultural Division 3 Turnu Shuker City
14
Jiangsu Province: Kyzyl Sukhorke Autonomous Prefecture: Atushi City, Wuqia County. Yili Kazakh Autonomous Prefecture: Huocheng County, Agricultural Division 66, Yining County, Chabuchar Xibe Autonomous County
15
Hubei Province: Bortala Mongol Autonomous Prefecture: Bole City, Jinghe County, Wenquan County, and the Bingtuan Agricultural Division
16
Fujian Province
Changji Hui Autonomous Prefecture: The six counties of Changji City, Manasi County, Hutubi County, Qitai County, Jimsar County, and Mulei County
17
Liaoning Province: Tacheng Area
18
Zhejiang Province
Aksu Area City 1 County 8 and Alar City within Xinjiang Production and Construction Corps Agricultural Division 1
19
Shanghai City
Kashgar Area Maralbexi County, Shache/ Yeken County, Zepu County, Yecheng County
Habahe County
Altai City
Jeminay County
Burqin County
Fuyuan County
Fuhai County
Qinghe County
Tacheng Area
Bole City
Huocheng County
Yining County
Chabuchar Xibe Autonomous County
Wujiaqu City
Manasi County
Qitai County
Fukang City
Mori Kazakh Autonomous County
Hutubi County
Changji City
Jimsar County
Turpan Area
Hami Area
Aksu Area
Yining County
Alar City
Kashgar City
Atushi City
Bachu/ Maralbexi County
Wuyi County
Jiashi County
Shufu County
Yuepuhu County
Makati County
Akto County
Yingjisha County
Shache/ Yeken County
Shule County
Zepu County
Pishan County
Tashkurgan County
Yecheng County
Hetian/ Hotan City
Moyu County
Luopu County
Minfeng County
Hetian/ Hotan County
Qira County
Yutian County
Bayingolin Mongol Autonomous Prefecture

مفاتيح الخريطة:

1. **محافظة جيلين.** منطقة ألتاي. مدينة ألتاي، مقاطعة هاباهي، ومقاطعة بوركين، ومقاطعة جيميناي.
2. **محافظة هيلوجيانغ**. منطقة ألتاي: مقاطعة فوهاي، ومقاطعة فويوان، ومقاطعة كنغي، وشعبة بينغتوان الزراعية رقم 10.
3. **محافظة شاندونغ**. الشعبة الزراعية رقم 6: مدينة ووجيانكو، مقاطعة شانجي هوي ذات الحكم الذاتي: مدينة فوكانج.
4. **محافظة هونان**: مدينة توربان، مقاطعة شانشان، ومقاطعة توكسان.
5. **محافظة هينان**: منطقة هامي، وشعبة بنجتوان الزراعية رقم 13.
6. **محافظة هيبي**: مقاطعة باينجولين مونغول ذات الحكم الذاتي، شعبة بنجتوان الزراعية رقم 2.
7. **مدينة تيانجين**: منطقة هيتيان/هوتان، مقاطعات مينفينج، وكيرا، ويوتيان.
8. **مدينة بكين**: منطقة هيتيان/ هوتان: مدينة هوتان، مقاطعة هوتان، ومقاطعة مويو، ومقاطعة لوبو، وبعثة الشعبة الزراعية رقم 14 التابعة لفيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء.
9. **محافظة آنهوي**: منطقة هيتيان/ هوتان، مقاطعة بيشان.
10. **مدينة شنجن**: مدينة كاشجار، مقاطعة تاشكورجان.
11. **محافظة شاندونغ**: منطقة كاشجار: مقاطعة شولي، ومقاطعة ينجيشا، ومقاطعة ماكاتي، ومقاطعة يويبوهو.
12. **محافظة جيانغشي:** مقاطعة كيزيل سوخوركي ذات الحكم الذاتي: مقاطعة أكتو.
13. **محافظة غوانغدونغ:** منطقة كاشجار: مقاطعة شولي، مقاطعة جياشي، شعبة بنجتوان الزراعية رقم 3، مدينة تومو شوكر.
14. **محافظة جيانغسو:** مقاطعة كيزيل سوخوركي ذات الحكم الذاتي: مدينة أتوشي، مقاطعة ووكيا. مقاطعة يلي كازاخ ذات الحكم الذاتي: مقاطعة هووتشنج، الشعبة الزراعية رقم 66، مقاطعة ينينغ، مقاطعة تشابوشار شيبي ذات الحكم الذاتي.
15. **محافظة هوبي:** مقاطعة بورتالا مونغوليا ذات الحكم الذاتي: مدينة بولي، مقاطعة جينغي، مقاطعة وينكوان، وشعبة بينجتوان الزراعية.
16. **محافظة فوجيان:** مقاطعة تشانجي هوي ذات الحكم الذاتي: المقاطعات الستة التابعة لمدينة تشانجي، مقاطعة ماناسي، ومقاطعة هوتوبي، ومقاطعة كيتاي، ومقاطعة جيمسار، ومقاطعة مولي.
17. **محافظة لياونينغ:** منطقة تاشينغ.
18. **محافظة جيجيانغ:** منطقة مدينة آكسو 1، المقاطعة 8 ومدينة آلار ضمن الشعبة الزراعية رقم 1 التابعة لفيلق شينجيانغ للإنتاج والبناء.
19. **محافظة شانغهاي:** منطقة كاشجار، مقاطعة مارالبيشي، مقاطعة شاتشي/ يكين، مقاطعة زيبو، مقاطعة يتشينغ.

الملحق 3: قائمة توضيحية بالصناعات في شينجيانغ والتي أشارت التقارير العامة إلى احتمال حدوث انتهاكات للعمل فيها

تم تحديد عناصر من الصناعات التالية على أنها تستخدم العمل القسري في شينجيانغ. إن هذه القائمة توضيحية وغير حصرية ولا تؤكد أن جميع السلع المنتجة في هذه الصناعات في شينجيانغ تنطوي على العمل القسري. ويجب على الشركات التجارية النظر في هذه القائمة كعامل خطر إضافي في إجراءات العناية الواجبة المتعلقة بحقوق الإنسان التي يتم مناقشتها في هذه المذكرة الارشادية.

الصناعة
الزراعة (بما في ذلك منتجات مثل شمام هامي (hami melons)، وكمثرى كورلا (korla pears)، ومنتجات الطماطم، والثوم).
الهواتف الخلوية.
مستلزمات التنظيف.
البناء.
خيوط القطن، والاقمشة القطنية، والقطن المحلوج، ومصانع الغزل، والمنتجات القطنية.
تجميع الأجهزة الالكترونية.
الصناعات الاستخراجية (بما في ذلك، الفحم، والنحاس، والهيدروكربونات، والنفط، واليورانيوم، والزنك).
الباروكات المصنوعة من الشعر المستعار والشعر الطبيعي، واكسسوارات الشعر.
مصانع تحضير الأغذية.
خدمات الضيافة.
المعكرونة.
منتجات الطباعة.
الأحذية.
بديل السكر من نوع ستيفيا.
السكر.
المنسوجات (بما في ذلك المنتجات مثل الملابس، وأقمشة الاسرّة، والسجاد، والصوف)
لعب الأطفال

الملحق 4: سلسلة امدادات القطن

كما تمت الإشارة إليه في هذه المذكرة الارشادية، تشير التقديرات إلى أن 84 بالمائة من إنتاج القطن في الصين يأتي من شينجيانغ، مع تقديرات بالنمو ستصل إلى 86 بالمائة في عام 2020. وتشير التقارير إلى أن "خطة شينجيانغ لتطوير صناعة المنسوجات والملابس 2018-2023" تهدف إلى انتاج 20 مليون مغزل لغزل القطن، وأكثر من 50000 نول، و250000 طن من الأقمشة المُحاكة، و800 مليون قطعة ملابس. وتهدف هذه الخطة أيضا إلى ايجاد مليون وظيفة إضافية، من بينها أكثر من 650000 وظيفة في جنوب شينجيانغ حيث يتركز الأويغور والسكان من أصل كازاخستاني والسكان من أصل قيرغيزي وأفراد الأقليات المسلمة الأخرى.

يتم تصدير القطن من شينجيانغ مباشرة في بعض الحالات (على الرغم من انه لا يزال داخل الصين)، وفي حالات أخرى تتم معاملته وتحويله لخيوط أو منسوجات أو ملابس جاهزة داخل شينجيانغ. ويشير تقرير "مبادرة سلطة المواطن الصينية" إلى أن بعض أجزاء سلسلة امدادات القطن تشمل عمال السجون في جميع أنحاء سلسلة الامدادات العمودية، من العمل في حقول القطن إلى معاملة القطن وإنتاج الملابس.

تستورد الشركات في الصين أيضا القطن من الولايات المتحدة بشكل مباشر. وتواجه الشركات الأمريكية التي تصدر القطن إلى الصين مخاطر محتملة تتعلق بالسمعة وغيرها من المخاطر إذا تم استخدام هذا القطن في التصنيع الذي يوظف العمل القسري للأقليات الإثنية من شينجيانغ.

- **مبيعات القطن وخيوط الغزل:** تشير التقارير إلى أن القطن وخيوط الغزل التي ينتجها عمال السجون تُباع من خلال مواقع التجارة الالكترونية في الأسواق المحلية والدولية على حدٍ سواء، مثل منصة التجارة الإلكترونية (UnionCotton).
- **صادرات شينجيانغ من خيوط الغزل والنسيج:** بلغ إجمالي إنتاج خيوط الغزل في شينجيانغ في عام 2018 حوالي 1836500 طن. وبلغت قيمة منتجات النسيج التي تم تصديرها في عام 2018 ما يقرب من 1.383 مليار يوان (196991698 دولار أمريكي).
- **صادرات شينجيانغ من الأقمشة**: لم تتوفر تقارير عن الاقمشة التي تم تصديرها لأن تقارير الإحصاءات الصينية تُركز على القطن وخيوط الغزل.
- **قطن شينجيانغ الذي يتم استهلاكه في الصين**: وفقا لمسح النظام الصيني لمعلومات الإنذار المبكر للقطن الذي تم اجراءه على أكثر من 90 شركة نسيج في الصين تم ادراجها، تستخدم شركات المنسوجات في الصين حوالي 80 بالمائة من قطن شينجيانغ، و6.4 بالمائة من القطن المحلي، و10.4 بالمائة من القطن المستورد، وتقوم هذه الشركات بتصدير منتجات النسيج إلى الخارج.
- **خيوط غزل شينجيانغ التي يتم استهلاكها في الصين**: إن الكمية الدقيقة لخيوط غزل شينجيانغ التي يتم استهلاكها في الصين غير معروفة. ومع ذلك، تشير البيانات إلى أن الطاقة الإنتاجية لخيوط الغزل في شينجيانغ قد وصلت بالفعل إلى الهدف المحدد لعام 2023. ولم يصل قطاع الملابس في شينجيانغ حتى الآن إلى هدف عام 2023 ، لذلك يُفتَرَض أنه يتم إرسال الكثير من خيوط الغزل المنتجة في شينجيانغ إلى أجزاء أخرى من الصين أو يتم تصديرها.

الملحق 5: التقارير والإرشادات ذات الصلة

مصدر المعلومات	الوصف
موارد حكومة الولايات المتحدة	
تقرير وزارة الخارجية حول حقوق الإنسان في الصين	تغطي التقارير القطرية السنوية لوزارة الخارجية حول ممارسات حقوق الإنسان حقوق الأفراد والحقوق المدنية والسياسية وحقوق العمال المعترف بها دولياً، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والوثائق الدولية الأخرى. ويمكن أن تتضمن التقارير معلومات محددة عن الوكالات الحكومية الأجنبية، بما في ذلك الوكالات الحكومية الصينية.
تقرير وزارة الخارجية حول الاتجار بالبشر في الصين	يصنف تقرير وزارة الخارجية السنوي عن الاتجار بالبشر الدول، بما في ذلك الصين، على مقياس من أربعة فئات وذلك في جهودها للوفاء بالحد الأدنى من معايير قانون حماية ضحايا الاتجار للقضاء على الاتجار بالبشر، ويوفر معلومات خاصة بالعمل القسري والاتجار بالجنس في كل دولة.
تقرير النتائج التي توصلت إليها وزارة العمل حول اسوأ اشكال عمالة الأطفال	يُركز التقرير السنوي حول النتائج التي توصلت إليها وزارة العمل حول أسوء اشكال عمالة الأطفال على جهود بعض البلدان والأقاليم المستفيدة من التجارة مع الولايات الأمريكية، باستثناء الصين، للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال من خلال التشريعات وآليات الإنفاذ والسياسات والبرامج الاجتماعية.
تقرير وزارة العمل حول قائمة السلع التي يتم انتاجها من خلال عمالة الأطفال أو العمل القسري.	تحتفظ وزارة العمل بقائمة من السلع وبلدان المصدر لهذه السلع، بما في ذلك الصين، التي يكون لدى الوزارة أسباب للاعتقاد أنها تُنتَج من خلال عمالة الأطفال أو العمل القسري في انتهاك للمعايير الدولية، وذلك على النحو المطلوب بموجب إعادة إقرار قانون حماية ضحايا الاتجار لعام 2005 وإعادات الإقرار اللاحقة. وتدخل الزهور الاصطناعية وزينة أعياد الميلاد والفحم والأحذية والملابس والمسامير في إطار العمل القسري للبالغين، بينما تدخل المنسوجات في إطار عمالة الأطفال. كما تدخل صناعة الطوب والقطن

	والأجهزة الالكترونية والألعاب النارية ولعب الأطفال في إطار العمل القسري للبالغين وعمالة الأطفال على حدٍ سواء.
تقرير وزارة العمل حول قائمة المنتجات التي يتم انتاجها من خلال عمالة الأطفال القسرية أو عمالة الأطفال بالسخرة.	تحتفظ وزارة العمل، بموجب الأمر التنفيذي 13126، بقائمة من السلع وبلدان المصدر لهذه السلع، بما في ذلك الصين، التي يكون لدى الوزارة أسباب للاعتقاد أنها تُنتَج من خلال عمالة الأطفال القسرية أو عمالة الأطفال بالسخرة. الغرض من هذه القائمة هو التأكد من عدم قيام الوكالات الفيدرالية الأمريكية والأطراف المُتعاقدة بشراء سلع تم انتاجها من خلال عمالة الأطفال القسرية أو عمالة الأطفال بالسخرة. تبرز صناعة الطوب والقطن والأجهزة الالكترونية ولعب الأطفال حاليا في هذه القائمة.
اللجنة التنفيذية التابعة للكونجرس المعنية بالصين: التقرير السنوي	يُسلط تقرير اللجنة التنفيذية التابعة للكونجرس المعنية بالصين الذي نُشر في مارس/ آذار 2019 الضوء على العديد من أوجه القلق المتعلقة بحقوق الانسان، بما في ذلك الاعتقال الجماعي والتعسفي للأويغور والأقليات العرقية المُسلمة الأخرى.
أداة اختيار الموردين بشكل مسؤول	تساعد أداة اختيار الموردين بشكل مسؤول، التي وضعتها وزارة الخارجية ومنظمة فيريتي (Verité)، المتعاقدين الفيدراليين الأمريكيين، ومسؤولي الشراء، والشركات على تحديد مخاطر الاتجار بالبشر في سلاسل الامدادات العالمية التابعة لهم ومنعها والتعامل معها.
ورقة حقائق بشأن اجراءات العناية الواجبة للمستوردين فيما يتعلق بالعمل القسري	تُحدد ورقة الحقائق الخاصة بمصلحة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية المصادر التي من شأنها مُساعدة الشركات على تعزيز سياساتها واجراءاتها للتخفيف من مخاطر عمالة الأطفال والعمل القسري في سلسلة الامدادات العالمية الخاصة بهم
أوامر منع الافراج والنتائج	تنشر مصلحة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية أوامر منع الافراج التي يصدرها المفَوَّض ونتائج ذلك في السجل الفيدرالي. ولا تنشر مصلحة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية بصورة عامة العمليات المحددة للاحتجاز، أو إعادة التصدير، أو الاستثناءات، أو المصادرة للسلع المعينة والتي قد تكون جاءت نتيجة لأوامر منع الافراج أو النتائج.
ورقة حقائق: الإجراءات الخاصة بالعمل القسري	توفر ورقة الحقائق الخاصة بمصلحة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية معلومات حول الموارد

	المتعلقة بسلطات الانفاذ وإجراءات التنفيذ الخاصة بالعمل القسري.
ورقة حقائق حول الشحنات المحتجزة نتيجة للعمل القسري	توفر ورقة الحقائق الخاصة بمصلحة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية معلومات للشركات حول الإجراءات المُتّبعة عند احتجاز السلع التي يُشتبه في أنه تم انتاجها من خلال العمل القسري.
ورقة حقائق لوكالة انفاذ قوانين الهجرة والجمارك الأمريكية حول برنامج العمل القسري	توفر ورقة الحقائق لإدارة تحقيقات الأمن الوطني التابعة لوكالة انفاذ قوانين الهجرة والجمارك الأمريكية معلومات عن برنامج العمل القسري الذي ينسق التحقيقات الجنائية في مزاعم العمل القسري (بما في ذلك عمالة الأطفال القسرية) الذي ينتج عنه تصنيع أو انتاج سلع في الخارج يتم استيرادها إلى الولايات المتحدة.